جامعة "يحي فارس" بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الوطني بعنوان:

دور المصارف الإسلامية في تعبئة الادخارات النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية

بالتركيز على الجزائر، واقع وآفاق

(تاريخ الانعقاد: 2016/12/1)

محور المداخلة:مدى مساهمة البنوك الإسلامية في الصناعة المصرفية

موضوع المداخلة:من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية ــ تجارب الصيرفة الإسلامية في بعض الدول –

إعداد الباحثين:

بوزارة العيد

أستاذ محاضر "أ"

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 3

رقم الهاتف: 0771.27.12.90

البريد الالكتروني:

bouzaralaid@yahoo.fr

حوري نادية

طالبة دكتوراه الطور الثالث

تخصص العلوم المالية والمصرفية

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 3

رقم الهاتف: 0774.07.19.23

البريد الالكتروني:

houri.nadia16@gmail.com

الملخص:

إن الأزمة المالية العالمية التي بدأت آثارها تظهر في منتصف عام 2007 حتى سنة 2008 سببت انهيار الأسواق المالية في العالم وأفلست مؤسسات مالية كبيرة، واضطرت الحكومات في الدول المتقدمة تطبيق خطط الإنقاذ لانتشال أنظمتها المالية من الانهيار. في حين أبدت المصارف الإسلامية ردود أفعال اقتصادية إيجابية جعلتها تتميز، هذا ما دفعنا إلى دراسة تجربة الصيرفة الإسلامية في كل من المصرف الإسلامي الأردني ومصرف الراجحي السعودي خلال الفتـــــرة 2006-2015 والتعرف على طرق جديدة للتمويل من خلال فتح فروع أو نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية وذلك باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتوصلنا إلى أن المصارف الإسلامية لها قدرة على مواجهة الآثار المباشرة للأزمات وهذا لا يمنع تأثرها بها بشكل غير مباشر لوجود ارتباط بين القطاع الاقتصادي الحقيقي والقطاع المالي في كل من مصرف الراجحي السعودي والمصرف الإسلامي الأردني.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الأزمة المالية، النوافذ الإسلامية، التمويل الإسلامي، جذب المدخرات.

Abstract :

The global financial crisis whose effects began to appear in mid-2007 to 2008 caused the collapse of financial markets in the world and bankrupt large financial institutions, forced governments in developed countries to apply plans to rescue their financial systems from collapse. Meanwhile Islamic Banks expressed positive economic reactions made it characterized, this encouraged us to study the Islamic banking experience in both Islamic Bank of Jordan and Saudi Arabia's Al Rajhi Bank during the period 2006-2015 to identify new ways of financing through the opening branches and offices that offer banking services Islamic, using descriptive and analytical approach, and we determined that Islamic banks have capacity to face the immediate effects of crises this does not affected them indirectly the existence of a link between the real sector of the economy and the financial sector in each of the Al Rajhi Bank, Jordan Islamic Bank.

Keywords: Islamic Banks, Financial Crisis**,** Islamic Financial Windows, Islamic Finance, Attract Savings.

I. المقدمة:

حققت المصارف الإسلامية الكثير من الإنجازات في مجال العمل المصرفي خلال السنوات الماضية، حيث أصبح العمل المصرفي الإسلامي جزءا لا يُستهان به في الصناعة المصرفية والمالية العالمية. حيث شهدت أساليب التمويل الإسلامي انتشارا واسعا في الدول الغربية والعربية على حد سواء خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالجهاز المصرفي، وبهذا أصبحت تحتل الصدارة في مجال المال والأعمال عبر العالم. ونظرا لاتساع ونمو حجم السوق المصرفي الإسلامي وتزايد الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية بشكل كبير ومتزايد من مختلف الشرائح، حيث اتجهت العديد من المصارف التقليدية لانتهاج الصيرفة الإسلامية، إلا أنها اختلفت في آلية إدخالها، فمنها من أنشأ فروعًا إسلامية متخصصة، ومنها من حول فروعه تدريجيًا إلى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنبًا لجنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول الكامل للصيرفة الإسلامية، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية في

فروعه كلها أو بعضها ،لتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ،كما أنها ترضي متطلبات العملاء خاصة في الدول الإسلامية، وهو ما دفع بنا إلى طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن الاعتماد على الصيرفة الإسلامية في استقطاب الحصة الأكبر من ادخارات الأفراد والمؤسسات لاحتواء الأزمات المالية؟**

ولقد هدفنا من خلال هذا الموضوع إلى دراسة الصيرفة الإسلامية وتنامي أهميتها في ظل الأزمات المالية العالمية ،بالإضافة إلى التعرف على طرق جديدة للتمويل الإسلامي ،سواء كان ذلك من خلال فتح فروع أو نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية، مُركزين على تجارب بعض الدول في هذا المجال. وقصد الوصول إلى النتائج المرجوة والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في جانبي الدراسة ،أي الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم الخاصة بالمصارف التقليدية والإسلامية والجانب التطبيقي المتعلق برصد تجارب الصيرفة الإسلامية في بعض الدول والتعرف على مدى نجاعتها خلال الأزمات المالية من خلال تحليل أداء كل من مصرف الراجحي السعودي والمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2006 -2015.

II. الأسس النظرية والدراسات السابقة:

1. الأسس النظرية الخاصة بالصيرفة الإسلامية والأزمة المالية:

تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تجربة ناجحة نظرا لما ترتب عليها من نتائج ايجابية ملموسة تمثلت في نمو العمل المصرفي الإسلامي بمعدل يقدره الباحثون بـــــــــــــــــــــــ15%سنويا، وفي التزايد المستمر لعدد المصارف والفروع الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم وكذا الارتفاع في حجم الأموال التي تقوم بإدارتها. تركز دراستنا على المصارف الإسلامية بحكم أنها تشكل الجزء الأكبر والأهم من النظام المالي الإسلامي، وعلى أساليب التحول إلى ممارسة الصيرفة الإسلامية ،ومدى فعاليتها في التصدي للأزمات المالية، وعليه يمكن اعتبار المصرف الإسلامي بأنه" **مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار، في المجالات المختلفة، على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية، في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية**" (قادري وآخرون، 2014، ص ص26 –27). كما يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه "**التخلي عن المنفعة الحالية للأصل المالي مقابل توقع منفعة مالية مستقبلية، ويشمل ذلك القرارات الإدارية المتعلقة بتشغيل هذه الأموال سواء من قبل مالكها ،أم تفويض طرف آخر، وكيفية التصرف بالعوائـــــــــــــــــــد، وفقا لمبـــــــــــــــــادئ الشريعة الإسلامية**" (العجلوني أحمد طه، 2014، ص ص 104-105)، وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية تتشابه مع المصارف التقليدية في بعض الجوانب من حيث كون كل منها مؤسسات تمارس الوساطة المالية وخضوعهما لرقابة المصرف المركزي، وتقديم بعض الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية مقابل عمولة مثل: تأجير الخزائن، تحويل العملة، إدارة الممتلكات، إلا أن

هناك بعض الجوانب الأساسية التي تميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية، ومن ذلك ما يلي(العجلوني أحمد طه، 2014، ص ص219-220) :

- تعتمد المصارف الإسلامية في معاملاتها على أساس صيغة المشاركة الشرعية التي تَنُصُّ على اقتسام العوائد، وتحمل التكاليف حسب إسهام كل طرف من أطراف المشاركة، وفي المقابل، المصارف التقليدية تعتمد في معاملاتها على أساس نظام الفائدة (الربا).
- يحتل الاستثمار حيزًا كبيرًا من معاملات المصارف الإسلامية من خلال أساليب الاستثمار الإسلامية كالمضاربة، والاستصناع والإجارة، وغيرها، في حين أن المصارف التقليدية تعتمد على الإقراض الربوي الذي يقوم على الفائدة بشكل أساس.
- تأخذ المصارف الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر الذي دعت إليه الشريعة الإسلامية، فيعان المدين المعسر ويمهل، امتثالا لقوله تعالى{ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ اِلَى مَيْسُرَةٍ} البقرة:280. أما المصارف التقليدية فتعاقب المدين بفرض فوائد تأخير ربوية، دون النظر إلى حالة المدين.
- إضافة إلى رقابة المصرف المركزي التي تخضع لها المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية على حدا سواء، فإن هناك رقابة شرعية على أعمال المصرف الإسلامي، من قبل لجنة من علماء الشريعة لتضمن التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته المختلفة.

وعلى الرغم من أن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية ،قد لاقت قدرا كبيرا من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي، إلا أنها قد لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضا بالصيرفة الإسلامية ، لكن يجدر بنا أولا تقديم مفهوم للنافذة الإسلامية والتي تعتبر " **تخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية**" (الشريف فهد ،1984، ص 13) ، لنستعرض تاليا الأسباب الوجيهة لتأييد و معارضة فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية فمن **وجهة النظر المؤيدة لإنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التجارية**، أقام المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام المصارف التجارية بافتتاح نوافذ إسلامية لها سيكون بمثابة:

- اعتراف منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي.
- إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات هذه المصارف التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.
- فتح كبير للعمل المصرفي الإسلامي في حالة تحول مصرف تجاري إلى مصرف إسلامي خاصة إذا ما كان هذا المصرف من المصارف التجارية الكبيرة حجما وانتشارا.
- التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينهما.

أما فيما يخص وجهة النظر المعارضة لإنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التجارية، فقد أقام المعارضون وجهة نظرهم على الأسباب التالية:

- التخوف من أن يؤدي ذلك إلى "تشويش" نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء.

- التخوف من أن تؤدي صعوبة التعايش بين نظامين مصرفيين مختلفين في آن واحد إلى إفشال التوجه تطبيقيا.
- التخوف من أن يؤدي ذلك إلي تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة.

من أجل تقييم أداء "النوافذ الإسلامية للمصارف التجارية التقليدية" خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الإسلامي، لابد لنا من أن نستعرض معا ماهية المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي ومدى توفرها في ظل المداخل المختلفة التي اتبعتها المصارف التقليدية في إنشاء هذه النوافذ خلال هذه المرحلة. إذ يتوقف نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله على مدى التقيد بتطبيق المبادئ الرئيسية المتمثلة في التخطيط العلمي والالتزام الشرعي، بالإضافة إلى الإعداد المناسب للكوادر البشرية وتطوير النظم والسياسات المناسبة من أجل المواءمة مع إدارات المصرف الأخرى والاختيار المناسب للفروع ومواقعها في حالة اختيار مدخل الصيرفة المزدوجة.

وفي هذا الإطار نجد أن المصارف الإسلامية تشكل جزء هاما من المنظومة المالية والنقدية العالمية، فهي تؤثر وتتأثر بكافة الأحداث الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، إلا أن تأثرها بالأزمة المالية كان أقل حدة مقارنة بالمصارف التقليدية، وفيما يلي سيتم إبراز أهم الآثار الايجابية والآثار السلبية على المصارف الإسلامية والمترتبة عن الأزمة المالية العالمية. (الغالي.ب ورحماني.م، 2010 ، ص ص 219-223)

الآثار الايجابية: لقد تمكنت المصارف الإسلامية من أن تتجنب الكثير من الأضرار التي تسببت بها أزمة الرهن العقاري بفضل تقيدها بمبادئ الشريعة الإسلامية، بل أن هذه الأزمة أكسبت المصارف الإسلامية المزيد من العوامل الإيجابية التي تزيد من قوتها، وتتمثل أهم المكاسب خلال وبعد الأزمة المالية فيما يلي:

- بروز ظاهرة المصارف الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، هذه الحقيقة دفعت أصوات غربية كثيرة للمطالبة بتطبيق نظم التمويل الإسلامي للخروج من الأزمة وكان آخرها وأهمها دعوة الفاتيكان لتبني التمويل الإسلامي ولو جزئيًا كمخرج من الأزمة الاقتصادية العالمية ودعوة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا.
- اكتسبت المنتجات الإسلامية مزيدا من المصداقية باعتبارها ملاذا للاستقرار خاصة مع استمرار البحث عن نظام مالي جديد لمرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية، حيث شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نموًا بمعدل سنوي قدره 15% في عام 2008 ووصل حجمه حول العالم إلى تريليون دولار، أي ما يعادل 5 أضعاف ما كان عليه في عام 2003، وكما أظهرت الدراسة التي أجرتها مجلة "ذي بانكر ماغزين" أن الأصول التي تملكها المصارف التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة عملياتها أو الوحدات المصرفية الإسلامية التي تعمل ضمن مصارف تقليدية ارتفعت بنسبة 28.6% لتصل إلى 822 مليار دولار (550 مليار يورو) في عام 2009، مقابل 639مليار دولار(430 مليار يورو) في عام 2008، حيث بلغ إجمالي النمو السنوي للأعوام 2006-2009 نسبة 27.86%، وتشير التوقعات إلى أن الأصول وصلت إلى1.033 مليار دولار عام 2010، ويتناقض ذلك بشكل كبير مع الركود في قطاع المصارف التقليدية، حيث دلت دراسة على أن أكبر 1000 مصرف في العالم سجل نموا سنويا في الأصول لا يتجاوز6.8%.

- فيما يخص الأرباح المحققة، فقد سجلت الكثير من المصارف الإسلامية نموا في الأرباح زاد عن الأعوام السابقة، في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من المصارف التقليدية لخسائر فادحة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة 586 مليون دولار عن عام 2008، ونما صافي أرباح المجموعة بنسبة 37% ليصل إلى 201 مليون دولار أمريكي.
- حافظت المصارف الإسلامية في نهاية 2008 على تفوقها من حيث مؤشر الأمان على المصارف التقليدية، فبلغت نسبة الدين الى رأس المال 5.8% مقارنة بـــ 10.3% للمصارف التقليدية و8.5% للمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.
- تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية، وتظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008 إلى 60 مليار دولار وتعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة، وكذلك دول الخليج وتدرس كل من بريطانيا واليابان وتايلندا إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها.

الآثار السلبية: على الرغم من عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية بالشكل العنيف الذي تعرضت له المصارف التقليدية، فإنه لا يمكننا إهمال أهم التأثيرات التي تعرضت لها المصارف الإسلامية عقب الأزمة المالية العالمية، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- كشفت دراسة أعدها الدكتور "حاتم غومة والدكتور نبيل غلاب" المحللان الماليان في المصرف الإسلامي للتنمية، في الفترة 2006-2008 أن العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية تهاوى بنحو 33.5% مقارنة بـــــ 90.34% بالنسبة للمصارف التقليدية الخالصة و32.34 % في المصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية في نفس الفترة 2006–2008، وأن حدة الانخفاض تكون باختلاف نوع المصرف.
- انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات المصارف الإسلامية في هذه البورصات سواء كان استثمارا مباشرا أو عن طريق صناديقها الاستثمارية.
- هناك مصارف إسلامية تعمل في الدول التي تعرضت للأزمة، لذلك ستكون هي الأخرى عرضة للتأثر بالأزمة من خلال مستوى أداء خدماتها ومداخيلها التي ستتأثر بالضرورة بالانهيارات التي مست جميع القطاعات في تلك الدول.
- تزايد مستوى المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية، مع وجود غموض وعدم وضوح فيما يتعلق بطبيعة إيداعاتها لدى المصارف العالمية من حيث نوع العملة ودرجة تركز المصارف في دول معينة وحجم الإيداعات المتبادلة بين المصارف الإسلامية والأجنبية.
- تأثر ارتباط المصارف الإسلامية في احتياجاتها المالية بالعملات القيادية الدولية الرئيسية كالدولار واليورو.

2. الدراسات السابقة:

تتعدد دوافع الاهتمام بأسس تطبيق الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من اقتصاديات العالم والتي لم تسلم منها سوى مجموعة من الدول الإسلامية الملتزمة بالأحكام الشرعية في معاملاتها

الاقتصادية عامة ومعاملاتها المصرفية خاصة، وفي هذا الصدد اخترنا مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بهذا المجال.

إذ نجد أن النوري محمد (2009) بدراسته التي حملت عنوان "**التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق**" قد هدف إلى رصد مستجدات الصيرفة الإسلامية في الساحة المالية العالمية والتحديات الذاتية والموضوعية التي تواجهها وكذا الآفاق والأبعاد التي تنطوي عليها في ظل استفحال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتطلعات البشرية إلى سبل المعالجة والإنقاذ، كما أنه قام بتسليط الضوء على تجربة بريطانيا التي قامت بفتح نوافذ إسلامية في كبرى المصارف البريطانية والسماح لأول مصرف إسلامي بريطاني بالعمل في مجال التجزئة المصرفية بالتزامن مع فتح فروع إسلامية في المشرق العربي والدول الإسلامية، أما فيما يخص تجربة فرنسا فقد ذكر الباحث بأنه لا يوجد لحد الآن مصرف إسلامي بمعنى الكلمة لتقديم الخدمات الإسلامية، في حين اعتبر سويسرا قبلة عالمية لاستقطاب رؤوس الأموال الإسلامية الباحثة عن الملاذ الآمن للحفظ والاستثمار.

دراسة أخرى للسرحي لطف محمد (2010) بعنوان "**الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**"، والتي عالج فيها الضمانات الأكيدة التي تجعل الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية اليمنية جادة في ممارستها للصيرفة الإسلامية طبقا للشريعة الإسلامية دون انحراف أو صورية في تعاملاتها نتيجة لتبعيتها للمصارف الأم التقليدية، وهدف لمعرفة ما مدى تعميم تجربة الصيرفة الإسلامية في اليمن وضوابط تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، وخلص إلى أن فكرة تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية تواجهها مشكلة تمويل رأس المال والاستقلالية، إضافة إلى المعوقات الإدارية، وللتغلب على هذه المعوقات لابد من التخطيط العلمي والالتزام الشرعي والإعداد المناسب للكوادر البشرية، إضافة إلى تطوير النظم والسياسات الملائمة.

دراسة ثالثة لمفتاح صالح ومعارفي فريدة (2014) تحت عنوان "**الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية**". حيث عالجت هذه الدراسة دوافع فتح المصارف التقليدية لنوافذ المعاملات الإسلامية والإجراءات المصاحبة لتأسيس نافذة إسلامية في مصرف بوميبرا التجاري وذلك من خلال عرض خطته في التوجه نحو تقديم الخدمات الإسلامية وتوضيح دور اللجنة الاستشارية الشرعية في الرقابة على أعمال النافذة الإسلامية، موضحين أن تشجُع الحكومات على توفير هذا البديل يثبت أهمية المصارف الإسلامية ويبرهن تفوقها على المصارف التقليدية، بالإضافة إلى أن وجود اللجنة الاستشارية الشرعية داخل النافذة الإسلامية له دور الإشراف والرقابة على سلامة معاملاتها من الناحية الشرعية.

دراسة رابعة لبدر الهَشَّام قمر الدين وآخرون(2008) ، والتي تحمل عنوان "**تقييم الكفاءة الإنتاجية للمصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية في ماليزيا**".تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة عمليات المصارف الإسلامية في ماليزيا من خلال استخدام كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح بالنسبة للمصارف الإسلامية وكذا نوافذ المنتجات الإسلامية بالنسبة للمصارف المحلية والأجنبية، وذلك من خلال تطبيق طريقة التحليل بتطويق البيانات والتي تعطي العديد من أنواع الكفاءة مثل الكفاءة التخصيصية، الكفاءة الفنية، كفاءة الحجم التي توضح الفرق بين كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح في مختلف المصارف الإسلامية محل الدراسة، وتوصل

الباحثون إلى نتيجة أساسية مفادها أن المصارف الإسلامية محل الدراسة أكثر كفاءة في التحكم في التكاليف نسبيا وهو ما يحقق أرباحا عالية.

وأخيرا دراسة حميم أحمد مختار وآخرون :(2007) بعنوان:" **الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف في المصارف الإسلامية في ماليزيا**" تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 1997-2003، من خلال قياس الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف، ولقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج مفادها أن كفاءة المصارف الإسلامية ارتفعت خلال فترة الدراسة وأن المصارف الإسلامية تعتبر أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية ولكنها أقل كفاءة من المصارف التقليدية، كما أن النوافذ الإسلامية في المصارف الأجنبية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية في المصارف المحلية.

III. دراسة تجارب بعض الدول في مجال الصيرفة الإسلامية:

نقوم في هذا الجزء باستعراض مجموعة من نماذج التحول للمصرفية الإسلامية في العديد من الدول، إضافة لتحليل أداء المصارف الإسلامية العربية من خلال دراسة حالة بنك الراجحي السعودي وحالة البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2006-2015:

1. نماذج للصيرفة الإسلامية في بعض الدول[1]:

1.1. فتح نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية في المصارف التقليدية، ومن أمثلة هذه المصارف:

- مجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية التي أنشأت قسما خاصا بالتمويل الإسلامي؛
- مصرف Citibank الذي أسس وحدة تمويل إسلامية متخصصة(1980) قبل أن يفتح فرعا إسلاميا برأس مال مستقل في دولة البحرين سنة 1996؛
- المصرف السعودي البريطاني الذي أنشأ إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية؛
- المصرف السعودي الأمريكي الذي أنشأ وحدة مستقلة للتمويل الإسلامي؛
- المصرف العربي الوطني في المملكة العربية السعودية.

2.1. التحول التام لفروع مصارف تقليدية إلى فروع إسلامية بإنشاء فروع إسلامية جديدة، ومن أمثلة هذه المصارف:

- مصرف اتش أس بي سي؛
- مصرف نوربيا التابع لمصرف يو بي اس السويسري في البحرين.

3.1. تحول المصارف التقليدية لتصبح مصارف إسلامية، ومن أمثلة ذلك نجد:

- مصرف الشارقة الوطني الذي تحول إلى مصرف الشارقة الإسلامي؛
- مصرف الجزيرة السعودي؛
- المصرف الأهلي التجاري؛
- مصرف أبو ظبي ومصرف الشرق الأوسط؛

- مصرف الإنماء الصناعي في الأردن (ثالث مصرف إسلامي أردني).

1.1. الصناديق الاستثمارية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية:

صرح السيد سمير عبدي الشريك ورئيس مجموعة الخدمات المالية الإسلامية في "إرنست ويونغ" على هامش المؤتمر السنوي الرابع للصناديق الإسلامية المنعقد في المنامة في الفترة من 26 إلى 27 مايو 2008 أن هناك 500 صندوق استثماري إسلامي حول العالم بنهاية الربع الأول من 2008 منوها أن الصناديق الجديدة زادت بشكل ملحوظ حيث تأسس 153 صندوق في 2007.

5.1. الصكوك الإسلامية وهي البديل الإسلامي للسندات ومثال ذلك:

تجربة السعودية: تمت تغطية أول إصدار صكوك بقيمة 800 مليون دولار طرحته الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك"، كما مولت "أرامكو" السعودية مشروع مصفاة ومجمع بتروكيماويات في مدينة رابغ على البحر الأحمر عن طريق تسهيل إسلامي بقيمة 600 مليون دولار.

تجربة الإمارات: حيث تلقت مؤسسة موانئ دبي طلبات اكتتاب بقيمة 11.4 مليار دولار على صكوك قابلة للتحويل بقيمة 3.5 مليارات دولار في أكبر إصدار من الصكوك الإسلامية على الإطلاق، كما أدرجت آبار للاستثمار البترولي الإماراتية صكوكا بقيمة 460 مليون دولار في سوق دبي المالي العالمي.

6.1. إنشاء المصارف الإسلامية الجديدة ، وهنا نذكر الأمثلة التالية:

- مصرف بريطانيا الإسلامي 2004؛
- مصرف الشام الإسلامي 27-08-2007؛
- مصرف الهلال الإسلامي برأسمال 4مليار درهم؛
- مصرف عجمان الإسلامي برأسمال يتراوح بين مليار ومليارين درهم؛
- مصرف النور الإسلامي برأسمال 4 مليار درهم؛
- مصرف الاستثمار الأوروبي الإسلامي.

2. تحليل أداء المصارف الإسلامية في الدول العربية:

بهدف تحليل أداء المصارف الإسلامية في الدول العربية إبّان الأزمات المالية ولاسيما الأزمة البترولية الراهنة، سنقوم بتحليل أهم المؤشرات المالية الخاصة بأداء المصارف الإسلامية والمتمثلة في المخصصات المالية لصندوق مواجهة المخاطر والأوعية الادخارية، وهذا من خلال دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي والمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2006-2015.

1.2. دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني:

- **تقديم المصرف الإسلامي الأردني:**

تأسس المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، "كشركة مساهمة عامة محدودة" سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بموجب القانون الخاص بالمصرف الإسلامي الأردني رقم 13 لسنة 1978م، باشر الفرع الأول للمصرف عمله في 1979/9/22 م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليوني دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، ويبلغ رأسمال المصرف 150 مليون دينار أردني .

- **عرض النتائج ومناقشتها:**

استنادا إلى التقارير المالية السنوية للمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2006 – 2015 يتبين من الجدول 1.1 والجدول 2.1 (الملحق01)، أن هنالك تذبذبا في كل من صندوق مواجهة المخاطر ومعدلات نمو إجمالي الأوعية الادخارية، إذ يتبين حسب الجدولين المذكورين أن أعلى قيمة مسجلة لهذه الأخيرة وافقت 18.53 % وهذا سنة 2010، كما نلاحظ بأن هذه النسبة قد انخفضت بشكل ملحوظ لتسجل خلال سنة 2012 معدل 3.27%. تتباين هذه القيم في السنوات اللاحقة مسجلة في سنة 2014 معدلاً مساويًا لـــــــــــــ 8.78% ، تنخفض بعدها لتبلغ 7.92% سنة 2015.

أدرج الجدول 1.1 هنا؛

أدرج الجدول 2.1 هنا؛

كما نلاحظ بأنه فيما يخص صندوق مواجهة المخاطر، فإن هذه النسبة قد سجلت أعلى قيمة سنة 2014 حيث بلغت 116.25% ثم انخفضت بشكل محسوس لتسجل عجزًا خلال سنة 2011 حيث وصلت إلى أدنى قيمة لها وهي-50%. يتواصل العجز من سنة 2009 إلى غاية 2011 ليعاود الارتفاع مجددًا سنة 2012 ليصل إلى 98.63% .

أدرج الشكل 2.1؛

حسب النتائج المتوصل إليها، نلاحظ بأن أداء المصرف الإسلامي الأردني في ظل سنوات حدوث الأزمتين العالميتين أي 2008 و2014 كان جيدًا وهو ما يعني عدم تأثره بشكل مباشر بهاتين الأزمتين، إلا أن قيام بالمودعين بسحب أموالهم من هذا المصرف في السنوات اللاحقة جعله يتأثر بشكل غير مباشر بالأزمتين الماليتين، ما يعني أنه وبالرغم من نجاح نظام التمويل الإسلامي للمصرف الإسلامي الأردني في تعبئة المدخرات ومواجهة المخاطر، إلا أن التفاعلات التي تتحكم في النشاط الاقتصادي وعلاقتها الوثيقة بالنشاط المالي جعلت آثار الأزمة تنتقل من القطاع الحقيقي غير المستقر إلى القطاع المالي.

2.2. دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي:

- **تقديم مصرف الراجحي السعودي:**

يعد مصرف الراجحي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، بدأ نشاطه عام 1957م. حيث تم افتتاح أول فرع للصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م في حي الشميسي. وقد شهد العام 1978م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة

الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام 1988 ليتم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة. وهو الآن يلعب دوراً رئيسياً في سد الفجوة بين متطلبات الصيرفة الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يُحتذى بها.

- **عرض النتائج ومناقشتها:**

يشمل الجدول 1.2 قيم معدلات نمو الأوعية الادخارية لمصرف الراجحي السعودي وهذا خلال الفترة 2006-2015، إذ يتبين حسب هذا الجدول وكذلك الجدول 2.2 (الملحق 02)،أن أعلى قيمة مسجلة وافقت 29.97% وهذا سنة 2008. نلاحظ بأن هذه النسبة قد انخفضت بشكل محسوس سنة 2009 أين قاربت 3.36%. تتذبذب هذه القيم في السنوات اللاحقة لتسجل في سنة 2014 معدلاً مساويًا لـــــــــــــ 10.54% ، تنخفض بعدها عند مستوى 1.40-% سنة 2015.

أدرج الجدول 1.2؛

أدرج الجدول 2.2؛

في ذات الإطار، وفيما يخص صندوق مواجهة المخاطر نلاحظ بأنه هو الآخر سجل أعلى معدل سنة 2008 ، بقيمة مساوية لـــ 35.59% ، بينما تتباين معدلات نموه في السنوات اللاحقة، فنلاحظ بالنسبة لسنة 2014 أن معدل نمو إيرادات صندوق مواجهة المخاطر كان مساويًا لـــــــــــــ 9.17% سنة 2014، أما في سنة 2015، انخفض مسجّلًا نسبة مساوية لـــــــــ 4.42% .

أدرج الشكل 2.2؛

حسب هذه الأرقام، نقول بأن أداء مصرف الراجحي السعودي في سنوات حدوث الأزمتين العالميتين أي 2008 و2014 كان جيدًا وهو ما يعني عدم تأثره بشكل مباشر بهاتين الأزمتين، إلا أن الآثار غير المباشرة لهذه الأخيرة بدأت تظهر في السنوات اللاحقة، ما يعني أنه وبالرغم من نجاح نظام التمويل الإسلامي لمصرف الراجحي في تعبئة المدخرات والتحوُّط ضد المخاطر، إلا أن التفاعلات التي تتحكم في النشاط الاقتصادي وعلاقتها الوثيقة بالنشاط المالي جعلت آثار الأزمة تنتقل من القطاع الحقيقي غير المستقر إلى القطاع المالي. وهو ما دفع بالمودعين إلى سحب أموالهم من هذا المصرف الأمر الذي أضعف مستوى النشاط الاقتصادي وأدى إلى عدم استقراره، ويمكن القول أن النتائج المحصلة في حالة بنك الراجحي تتوافق مع النتائج المرجوّة وهذا لاتساع معاملاته الدولية، فكان أكثر تأثرًا من المصرف الإسلامي الأردني.

IV.الخاتمة:

على الرغم من تعدد المداخل فإن الهدف يبقى واحدا، ألا وهو رغبة المصارف التقليدية في تقديم الخـــدمات المصرفية الإسلامية للراغبين فيها. الأمر الذي ساعد بصورة إيجابية على زيادة الوعي بالعمـــل المصـــرفي الإســـلامي وانتشاره ونموه بمعدلات تفوق مثيلاتها للعمل المصرفي التقليدي، وساعد على ذلك حرص كبرى المصارف التقليديـــة

على المستوى العالمي على الدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية، مما ساعد على تحول مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية أو إنشاء فروع لمصارف إسلامية. وهذا لا يعني أن تقوم المصارف بتقديم خدماتها الإسلامية كيفما كان أو دون شروط وضوابط معينة، فالعمل المصرفي الإسلامي "باعتباره عملا عقائديا بالدرجة الأولى" يتطلب بالضرورة التمسك الواضح بتوفر مجموعة من الضوابط الشرعية أولا ثم مجموعة أخرى من الضوابط العملية التي تحقق له النجاح والاستمرار. إن غالبية المصارف التي سعت إلى ممارسة الصيرفة الإسلامية قد حافظت على تطبيق هذه الشروط والضوابط، الأمر الذي يبين بأن تجربة ممارسة الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تعتبر تجربة ناجحة، ولإثبات ذلك، قمنا بدراسة حالة كل من مصرف الراجحي السعودي والمصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة 2006-2015 وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- برهنت المصارف الإسلامية خلال الأزمتين الماليتين 2008 و2014 عن قدرتها على مواجهة الآثار المباشرة للأزمات، هذا لا يمنع تأثرها بها بشكل غير مباشر، وهو ما انعكس سلبًا على كل من معدل نمو الأوعية الادخارية وصندوق مواجهة المخاطر بالنسبة لكل من مصرف الراجحي السعودي والمصرف الإسلامي الأردني.
- رغم التطور الذي تشهده المصارف الإسلامية، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف الخبرات والكفاءات التي تضمن حسن سير العمل المصرفي وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وعلى ضوء هذه النتائج نوصي من خلال الدراسة بما يلي:

- الاستفادة من الابتكارات والإبداعات المالية واستغلالها من أجل توسيع وتطوير الصيرفة الإسلامية.
- تدعيم دور اللجان الرقابية الحريصة على سير العمليات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- البحث عن الاستقرار المالي والنقدي في ظل الجهاز المصرفي الإسلامي.
- ضرورة الاقتداء بالتجارب الناجحة للتحول للصيرفة الإسلامية والعمل على تعميمها .

المراجع:

1. السرحي لطف محمد ، **الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، اليمن، 20-21 مارس 2010م.
2. الشريف فهد ، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،1984.
3. العجلوني أحمد طه، **مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته**– مدخل مالي معاصر–، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر العلمي والترجمة، جامعة القصيم، السعودية، 2014.
4. النوري محمد ، **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق**، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأول للإفتاء والبحوث، اسطنبول، تركيا، رجب1430 هـ / يوليو 2009 م.

5. رحماني موسى والغالي ابن إبراهيم، **المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، الجزائر، ديسمبر 2010م.
6. سليمان ناصر، **تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، جامعة ورقلة، الجزائر، تاريخ الاطلاع 2016/10/27- 21:07.
7. قادري محمد الطاهر وآخرون،**المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2014.
8. مجلة أضواء الدولية للاستشارات التسويقية وإدارة المشاريع، تقرير عن **أداء المصارف والنوافذ الإسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية**. عمان، الأردن، تاريخ الاطلاع 27-10-2016- 21:05.
9. مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في مصرف بوميبترا التجاري**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 35/34، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2014.
10. موقع البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للفترة 2006-2015، تاريخ الإطلاع:2016/11/4: http://www.jordanislamicbank.com
11. موقع بنك الراجحي، التقارير السنوية للفترة 2006-2015، تاريخ الإطلاع:2016/11/4: www.alrajihibank.com.sa .12
13. Badr ulHisham & al, **Assessing production efficiency of Islamic banks and Islamic windows in Conventionalbanks in Malaysia**, International Journal of Business and Management Research, Vol.1, No.1, 2008.
14. Hamim Ahmad Mokhtar & al, **Technical and cost efficiency of Islamic banking in Malaysia**, Review of Islamic Economics, vol.11, No.1, 2007.

الملاحق:

الملحق01: المؤشرات المالية الخاصة بالمصرف الإسلامي الأردني

الجدول 1.1: الأوعية الادخارية وبيانات صندوق مواجهة المخاطر للمصرف الإسلامي الأردني

السنوات	الأوعية الادخارية (مليون دينار أردني)	معدل النمو (%)	صندوق مواجهة المخاطر (مليون دينار أردني)	معدل النمو (%)
2006	1525.8	-	21.3	-
2007	1676.8	9.89	20.2	-5.16
2008	1881.7	12.21	22.9	13.36
2009	2187.5	16.25	20.7	-9.60
2010	2593	18.53	14.6	-29.46
2011	2858.3	10.23	7.3	-50
2012	2952	3.27	14.5	98.63

-44.82	8	8.07	3190.4	2013
116.25	17.3	8.78	3470.8	2014
15.02	19.9	7.92	3745.7	2015

المصدر: إعداد الباحثين استنادا للتقارير السنوية للمصرف الإسلامي الأردني

الجدول2.1: أهم المؤشرات الإحصائية

Date: 11/04/16
Time: 20:32
Sample: 2006 2015

	GRISK	GSAVING
Mean	11.57865	10.57769
Median	-5.164319	9.896448
Maximum	116.2500	18.53714
Minimum	-50.00000	3.278172
Std. Dev.	59.09397	4.591103
Observations	9	9

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من التقارير السنوية للمصرف الإسلامي الأردني

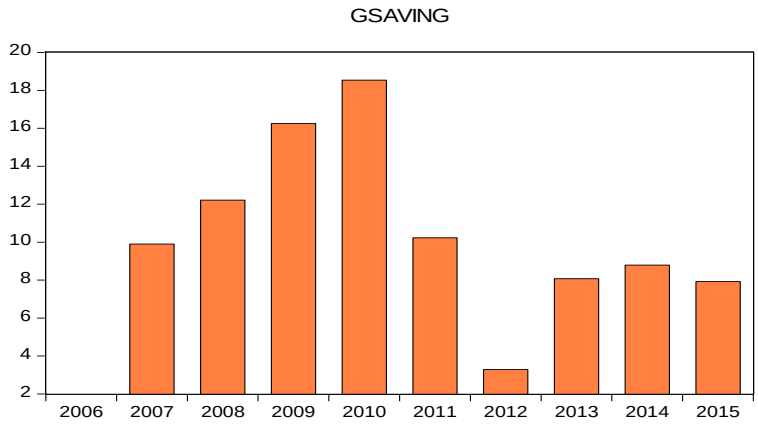

الشكل 1.1: معدل نمو إجمالي الأوعية الادخارية للمصرف الإسلامي الأردني بين 2006 و2015

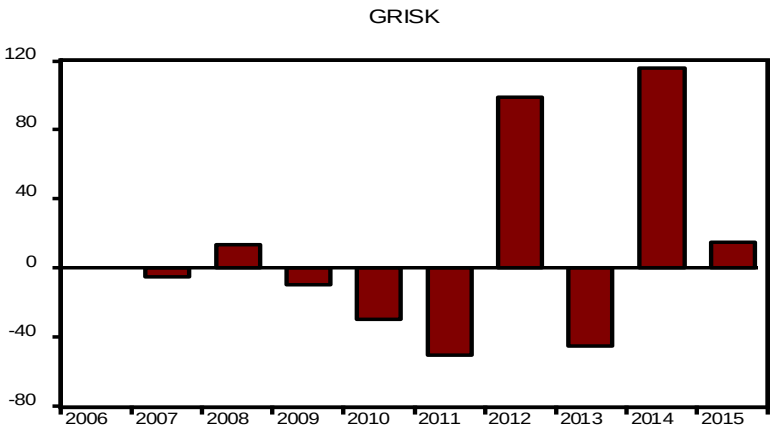

الشكل 2.1: معدل نمو إجمالي صندوق مواجهة المخاطر

للمصرف الإسلامي الأردني بين 2006 و2015

الملحق02: المؤشرات المالية الخاصة بمصرف الراجحي السعودي

الجدول 1.2: الأوعية الادخارية وبيانات صندوق مواجهة المخاطر لمصرف الراجحي السعودي

السنوات	الأوعية الادخارية (مليون ريال سعودي)	معدل النمو (%)	صندوق مواجهة المخاطر (مليون ريال سعودي)	معدل النمو (%)
2006	73.398	-	79.71	-
2007	89.725	22.23	100.3	25.83
2008	116.611	29.97	136	35.59
2009	120.533	3.36	159	16.91
2010	143.064	18.70	154	-3.14
2011	174	21.61	173	12.33
2012	221.4	27.24	195	12.71
2013	231.58	4.59	207	6.15
2014	256	10.54	226	9.17
2015	252.4	-1.40	263	4.42

المصدر: إعداد الباحثين استنادا للتقارير السنوية لمصرف الراجحي السعودي

الجدول2.2: أهم المؤشرات الإحصائية

Date: 11/04/16
Time: 20:33

	GRISK2	GSAVING2
Mean	13.33370	15.20718
Median	12.33766	18.70074
Maximum	35.59322	29.97102
Minimum	-3.144654	-1.406250
Std. Dev.	11.64885	11.26999
Observations	9	9

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من التقارير السنوية لمصرف الراجحي السعودي

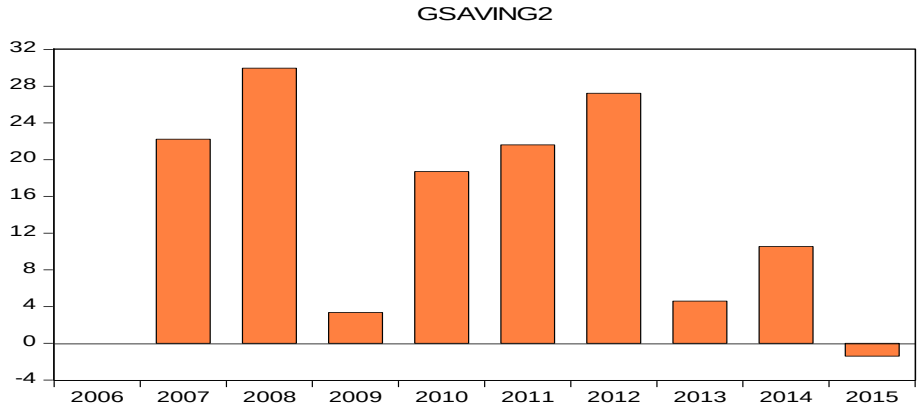

الشكل 1.2: معدل نمو إجمالي الأوعية الادخارية

لمصرف الراجحي السعودي بين 2006 و2015

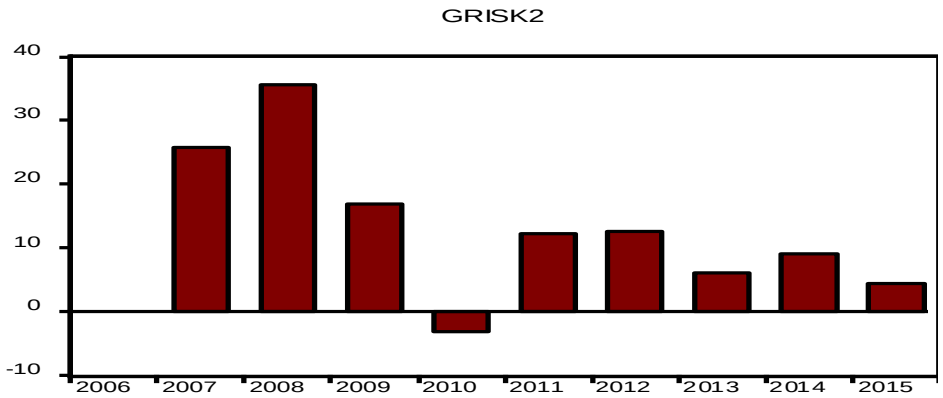

الشكل2.2:معدل نمو إجمالي صندوق مواجهة المخاطر

لمصرف الراجحي السعودي بين 2006 و2015

[1] مجلة أضواء دولية، تاريخ الاطلاع: 27-10-2016- 21:05